حيث الغائها لهويتها الوطنية ومشروعها الاستقلالي !

وهكذا نخلص، من خلال هذه القراءة لوثائق اسرائيلية تدعي بأنها تجتهد وتسعى إلى تحديد آفاق التسوية بين طرفي الصراع العربي ـ الاسرائيلي، إلى الاستنتاجات التالية:

١ ـ ان أياً من الوثائق الثلاث لم تتحرك خطوة واحدة إلى أمام على صعيد حل مسائل الصراع الاساسية؛ كما ان اياً منها لم تتجاوز، اطلاقاً، الخط الاحمر الاسرائيلي، القائم على نفي الوجود المستقل للشعب الفلسطيني، وذلك على الرغم من الادعاءات المظهرية والآفاق الشكلية الرحبة التي تبدو للوهلة الاولى.

٢ ـ ان هاجس الوثائق الثلاث هو السعي إلى كيفية ايقاف العمل العسكري الفلسطيني.

٣ ـ ان الشاغل الرئيس للوثائق الثلاث هو محاولة حرق الشرعية الفلسطينية، وبمبادرة منها هذه المرة، وذلك بالاقدام على الاعتراف، والتفاوض المباشر مع الدولة الاسرائيلية، دون ان يكون مثل هذا الاعتراف متبادلاً، ودون الانطلاق من حق الطرف الفلسطيني بالاستقلال السياسي.

٤ ـ يشير الكاتب الاسرائيلي يوسي ميلمان (**دافار**، ١٩٨٧/٩/٢٧) إلى ان الحزبين الرئيسين في اسرائيل، الليكود والمعراخ، يقفان، الآن، «تجاه طريق مسدود، في الوقت الذي تتحرك، وراءهما، عقارب ساعة القنبلة الديمغرافية الموقوته؛ فنظرياتهما وافكارهما ومشاريعهما ليست مناسبة، وإلى حد ما بالية؛ انها تجد صعوبة في شق سبل إلى الواقع السياسي، الذي تتصدره المشكلة الفلسطينية». وهكذا، من هذا الطريق المسدود بالذات، وفي سياقه، تخرج، بين الحين والآخر، مثل هذه المشاريع الوهمية التي تسعى إلى اقناع الشارع السياسي اليهودي بأن احزابه تسعى، فعلاً، إلى وضع حد للصراع الناشب، فتوهمه بأن دولته ذاهبة باتجاه مسار طبيعي ينقلها من مقاييس الثكنة العسكرية إلى مقاييس الدولة المدنية، بحدود وآفاق واضحة وموثقة.

سميح سماره